بحث محكم | قسم الدراسات الدينية | 11 أكتوبر 2018

الجدل حول المساواة في الإرث
بين حرّاس الشّريعة والحداثيّين بتونس وبالخارج

عبد المجيد الجمل
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

الملخّص:

أثارت دعوة رئيس الجمهوريّة الثّانية بتونس السيد الباجي قايد السّبسي يوم 13 أوت 2017، بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة، لإنجاز مجلّة للحريّات الفرديّة والمساواة في الإرث، جدلاً واسعاً في تونس وخارجها. وقد وصل الأمر بالبعض إلى حدّ تكفيره.

ارتبطت هذه الدعوة بعوامل عديدة؛ مثل تجسيم مبادئ دستور 2014 الذي نصّ بطريقة صريحة على مسألة المواطنة والمساواة، فضلاً عن عوامل أخرى، مثل مواصلة المسار الإصلاحي الذي بدأه رئيس الجمهوريّة الأولى السيّد الحبيب بورقيبة (1956-1987). وارتبطت أيضاً بسياقات دوليّة ملائمة، حيث تزامنت مع تبنّي الأمم المتّحدة والاتحّاد الأوروبّي لمسألة إلغاء كلّ أشكال الميز ضدّ المرأة واعتبارها من الأوّليّات.

لقد أثارت هذه المبادرة ردود فعل مختلفة من قبل الصحافة وأغلب وسائل الإعلام في تونس وفي الخارج. ففي الوقت الذي ساندها العديد من الأطراف، ومن بينها بالخصوص **دار الإفتاء بتونس بقيادة المفتي عثمان بطّيخ وكذلك الجمعيّة التونسيّة للوعّاظ**، ومفتي أستراليا والعديد من الجمعيّات المدنيّة مثل جمعيّة النّساء الديمقراطيّات وكذلك عدّة رموز من النّخبة التقدميّة، مثل المفكّر **عبد المجيد الشّرفي** والمؤرّخ **الهادي التّيمومي**، والعديد من الصحف وخاصّة جريدة المغرب، حيث اعتبر الصّحفي المتميّز زياد كريشان هذه المبادرة بمثابة الإعلان عن ثورة ثانية، فإنّ هذه الدّعوة وجدت، بالمقابل، معارضة شديدة في تونس وفي الخارج. فعلى المستوى الدّاخلي تمّ رفضها من النقابة العامّة للشؤون الدينيّة، وقسم كبير من مشايخ الزيتونة، وقسم كبير من حركة النهضة، وحزب التحرير الذي دعا إلى النّفير العام ضدّها، وكذلك أغلب القوميين. أمّا في الخارج، فقد رفضها جامع **الأزهر والإخوان المسلمون**، حيث اعتبر الإخواني المتطرّف الهارب إلى تركيا وجدي غنيم، أنّ السيّد الباجي قايد السّبسي «مرتدّ وكافر»، ممّا كاد يتسبّب في أزمة دبلوماسيّة بين تركيا وتونس.

وفي هذا السّياق تناولنا بالدّراسة الإشكاليّات التّالية:

في القسم الأول تناولنا بالدّراسة، انطلاقاً من مصادر متنوعة مثل الصحافة المكتوبة والإلكترونيّة، السّياقات الدّاخليّة والخارجيّة لهذه الدّعوة، التي تندرج في سياق مشروع الحبيب بورقيبة الإصلاحي (1956-1987)، الذي أقرّ إجراءات جريئة في هذا المجال. وعمل رئيس الجمهوريّة الثانية على دخول التاريخ من هذا الباب، خاصّة أنّ انتصاره على السيد منصف المرزوقي تمّ بفضل تصويت النساء له بشكل كثيف.

أمّا في القسم الثّاني، فقد تعرّضنا إلى ردود الفعل الداخليّة والخارجيّة التي انقسمت إلى صنفين: الأوّل مساند، معتبراً المسالة لا تتناقض مع روح الإسلام، وكان على رأس هؤلاء **مفتي الجمهوريّة التونسيّة.**

أمّا الصنف الثّاني، فقد رفضها بشدّة، واعتبرها تتنافى مع ثوابت الإسلام والنصوص القطعيّة. ومن أبرز ممثّلي هذا القسم طيف واسع من الزيتونيّين وأحزاب الإسلام السّياسي والقوميّين. وكذلك شيوخ الأزهر وغيرهم، ممّن يعتبرون أنفسهم من حرّاس الشّريعة.

لقد توصّلنا في خاتمة بحثنا إلى النّتائج التّالية:

تعتبر هذه المبادرة لرئيس الجمهوريّة الثّانية بتونس لإصدار مشروع للحريّات الفرديّة والمساواة التامّة بين الرّجل والمرأة الأولى من نوعها في البلدان العربيّة التي يتبنّاها أعلى هرم السلطة. ولقد ارتبطت بسياقات داخليّة وخارجيّة متعدّدة وملائمة نسبيّاً.

أمّا بالنسبة إلى ردود الفعل، فقد تنوّعت؛ فقد ساندها مفتي الجمهوريّة الثّانية، وجمعيّة الوعاظ والعشرات من الجمعيّات، التي جسّم قسم مهمّ منها هذه **المساندة في مسيرة 10 مارس 2018** بتونس العاصمة، والتي رفعت شعار «**المساواة توّة ومش مزيّة**». وقد شارك فيها طيف كبير من النساء والرجال. وكان ذلك إعلاناً عن توسّع جبهة المساندين للمساواة التامّة مقارنة مع إصلاحات 1956. ولم تقتصر هذه المساندة على الداخل بل امتدّت إلى الخارج، حيث ساندها العديد من الجمعيّات بمصر والمغرب الأقصى وغيرها.

أمّا بالنسبة إلى حرّاس الشريعة أو لنقل جبهة الرّفض، فقد كانت أيضاً واسعة، والتقى فيها المحسوبون على الاعتدال مثل أغلب الزيتونيين وشيوخ الأزهر والمتطرّفين مثل حزب التحرير والسّلفيّة وقسم كبير من حركة النهضة. وذهب بعضها إلى حدّ اعتبار صاحب المبادرة «مرتدّاً وكافراً».

ومن بين الاستنتاجات التي توصّلنا إليها أنّ الإصلاح الديني ودولة المواطنة حاليّاً بتونس والعالم العربي والإسلامي لا تتجسّم إلّا من خلال العديد من الآليّات مثل الحريّات الفرديّة وإلغاء كلّ أشكال الميز ضدّ المرأة.

الجدل حول المساواة في الإرث بين حرّاس الشّريعة والحداثيين بتونس وبالخارج

أصدر السيّد الباجي قايد السّبسي رئيس الجمهوريّة الثّانية بتونس يوم 13 أوت 2017 مرسوماً أعلن بمقتضاه تشكيل لجنة لإصلاح قانون الميراث وتطوير التّشريعات الخاصّة بالمرأة التونسيّة، سمّيت بـ«**لجنة الحريّات الفرديّة والمساواة**».[1] وأعلن في اليوم نفسه في خطاب له بمناسبة عيد المرأة التونسيّة أنّه بإمكان **تونس إقرار المساواة في الميراث بدون المسّ من ثوابت الإسلام.**[2] كما أعلن عن ذلك المصلح الزيتوني والنقابي الطاهر الحدّاد أثناء فترة العشرينيّات من القرن العشرين، وكذلك الزعيم الحبيب بورقيبة في بداية السبعينيّات من القرن السابق.[3]

لقد أثارت هذه المبادرة ردود فعل مختلفة؛ ففي الوقت الذي تمّت فيه مساندتها من قبل **دار الإفتاء بتونس** والعديد من الأحزاب والجمعيّات، **مثل الجمعيّة التونسيّة للوعّاظ والإطارات الدينيّة** وجمعيّة النّساء الديمقراطيّات، فقد تمّت مساندتها أيضاً من قبل النّخب الحداثيّة مثل المفكّر عبد المجيد الشّرفي، والفيلسوف حمادي بن جاب الله، والمؤرّخ التّقدمي الهادي التيمومي والصحفي المتميّز زياد كريشان الذي اعتبرها **بمثابة الإعلان عن ثورة ثانية**.[4]

أمّا على المستوى الخارجي، ففي الوقت الذي ساندها مفتي أستراليا، و**بعض المنظّمات النسائيّة بمصر وكذلك بالعالم العربي وبعض الصحف العالميّة مثل جريدة نيويورك تايمز الأمريكيّة التي اعتبرتها بمثابة** «بداية ربيع عربي جديد بتونس»[5]، فإنّها وجدت معارضة شديدة من قبل «حرّاس الشريعة» ومن بينها طيف واسع من أحزاب الإسلام السياسي، مثل حزب التحرير بتونس، والسّلفيّين، والزيتونيين، ونقابة الأئمّة الناشطة بالاتحاد العام التونسي الذي تميّز موقفه من هذه المسألة بالارتباك.

أمّا في الخارج، فقد رفضها مفتي الأزهر، حيث شنّت الجريدة الناطقة باسمه «صوت الأزهر» هجوماً عنيفاً ضدّ مشروع المبادرة. ومن المفارقات أنّ موقف الأزهر لم يختلف عن موقف الإخواني المتطرّف وجدي غنيم الذي وصف صاحب المبادرة «بالعلماني والمرتدّ»، بالرغم من كونه يعيش في تركيا التي ينصّ دستورها الحالي بكلّ وضوح على كونها دولة علمانيّة.[6] وهذا ما جعل العديد من الصحف التونسيّة تشنّ

1- تم الإعلان عن تشكيل هذه اللجنة يوم 13 أوت 2017. ومن أبرز العناصر المكوّنة لهذه اللجنة رئيستها الحقوقيّة والناشطة في مجال حقوق الإنسان بشرى بلحاج حميدة، وخاصّة الدكتور عبد المجيد الشرفي الباحث والمفكر في مجال الحضارة الإسلاميّة.

2- يمكن الرجوع إلى نصّ الخطاب كاملاً على الرابط التالي: www.assabahnews.tn/article/157088

3- خطاب الحبيب بورقيبة بتونس في 18 مارس 1974.

4- **جريدة المغرب** 15 أوت 2017.

5- **The New York Times,** INTERNATIONAL EDITION, OCTOBER 2,2017.

6- الفصل الثاني من الدستور التركي المعمول به حالياً ينصّ على ما يلي: "الجمهوريّة التركيّة دولة ديمقراطيّة علمانيّة، يحكمها القانون، تأخذ بعين الاعتبار مسألة الوحدة الوطنيّة، والعدالة وحقوق الإنسان المتوافقة مع مبادئ أتاتورك".

هجوماً لاذعاً ضدّ الأزهر مذكّرة إيّاه بفتوى إرضاع الكبير، وغيرها من المواقف التي تسيء إلى العديد من علماء الأزهر.

تعتبر هذه المسألة من مسائل تاريخ الزمن الراهن Histoire du temps présent، الذي أصبح حاليّاً من الاختصاصات التي بإمكانها المساهمة في قراءة ما يحدث بتونس وخارجها، وذلك بربط هذه الأحداث بسياقها التاريخي والحضاري العربي والعالمي.[7]

وفي هذا السياق سنتناول الإشكاليّات التّالية:

- السياقات الداخليّة والخارجيّة لإعلان مبادرة الباجي قايد السبسي

- ردود الفعل تجاه المبادرة

أوّلاً: السّياقات الداخليّة والخارجيّة لإعلان المبادرة

1- داخليّاً

أ) المساواة في الميراث وبداية معركة تأويل الدستور

لقد أعلن رئيس الجمهوريّة بتونس أنّ دعوته إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، تتماشى مع ما جاء في دستور 2014، معلناً بذلك عن بداية المعركة بين اللّيبراليين واليساريّين من جهة، والإسلاميين من جهة ثانية، حول تأويل فصول الدستور المتعلّقة بالحريّات الفرديّة. وما أشار إليه السيّد الباجي قايد السبسي في خطابه هو الفصول التّالية:

الفصل 21 الوارد في الباب **الثّاني المتعلّق بالحقوق والحرّيّات**: «المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من دون تمييز.

تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريّات الفرديّة والعامّة، وتهيّئ لهم أسباب العيش الكريم».[8]

7- ليسير (فتحي)، تاريخ الزمن الراهن، **عندما يطرق المؤرّخ باب الحاضر**، **جامعة صفاقس** كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، دار محمّد علي الحامي، صفاقس، تونس، ص 7.

8- دستور الجمهوريّة التونسيّة، 2014، منشورات المطبعة الرسميّة للجمهوريّة التونسيّة تونس 2014، ص 13.

أمّا الفصل 46، فممّا ورد فيه نذكر: «تلتزم الدّولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها».[9] **وهكذا فإنّ مسألة الحرّيّات الفرديّة والمساواة بين المواطنين والمواطنات**، كلها منبثقة من دستور 2014 التي كانت حركة النهضة طرفاً فيه، لكنّ قراءتها لمسألة الحرّيّات الفرديّة مختلفة تماماً عن قراءة اليساريين والليبراليين.[10] فحركة النهضة تعتبر أنّ الإسلام دين الدولة؛ وبالتالي يجب عدم إصدار أيّ قانون يتناقض مع الإسلام. ويعتبر قسم واسع من قادتها أنّ المساواة في الإرث لا ينصّ عليها الدستور، بل تتناقض معه، بينما يؤكّد الليبراليّون واليساريّون، اعتماداً على تفسيرات العديد من فقهاء القانون، أنّ دستور 2014 ينصّ على المساواة التامّة، ويجب التعجيل بتجسيم ذلك على أرض الواقع. وهذا يعني أنّ معركة الدستور قد بدأت، وأنّ أحد فصولها سيكون مداره على المساواة في الإرث.

ب) النّخب التّونسيّة الحداثّيّة والتدرّج في مجال الإصلاح

لقد أعلن السيد الباجي قايد السبسي أثناء حملته للانتخابات الرّئاسيّة والتشريعيّة في شهر أكتوبر 2014 أنّ برنامجه ومشروع حزبه نداء تونس يندرج في إطار المشروع الإصلاحي الذي بدأ أثناء القرن التّاسع **عشر مع أحمد باي (1837-1855) والوزير الأوّل خير الدّين باشا.** وتواصل أثناء فترة التحرّر الوطني (1881-1956)، حيث ظهر العديد من الزّعامات الجريئة مثل المصلح الزّيتوني الطّاهر الحدّاد، وغيره من روّاد الإصلاح. وتواصل هذا المشروع أثناء بناء دولة الاستقلال (1956-1987) بقيادة الحبيب بورقيبة، الذي يعتبره الباجي قايد السّبسي نموذجه الأوّل. وبالرّغم من عدم دعوة الباجي قايد السبسي أثناء حملته الانتخابيّة لسنة 2014، إلى المساواة في الإرث، واكتفائه بالدعوة إلى المحافظة على مكاسب المرأة ودعمها، فإنّه أثناء خطابه يوم 13أوت 2017 أعلن أنّ دعوته تندرج في إطار الإصلاحات التي بدأتها النخبة الإصلاحيّة أثناء القرن التاسع عشر، حيث كانت تونس سبّاقة في إعلان إصلاحات اجتماعيّة ثوريّة، مثل إلغاء العبوديّة من قبل الباي الحسيني أحمد باي قبل كلّ البلدان العربيّة والإسلاميّة. وبرز التدرّج كما أعلن عن ذلك أحمد بن أبي الضياف كما يلي:

«وفي محرّم من عام 1262هـ، اثنين وستين (جانفي 1846م)، صدر أمر من الباي بعتق ممالك السودان، وذلك أنّ أغلب أهل هذه المملكة لا يحسنون ملك إخوانهم على الوجه الشّرعي أو قريب منه. ولم يأمر بذلك دفعة واحدة، بل تدرّج في الوصول إليه».[11]

وبالفعل فإنّ إلغاء العبوديّة بتونس، تمّ على ثلاث مراحل:

9- المصدر المذكور سابقاً نفسه، ص 17.

10- المصدر السابق نفسه، ص 5.

11- بن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، المجلد الثاني، الجزء الثالث، الدار العربيّة للكتاب، 1999، ص، 86.

- المرحلة الأولى بدأت سنة 1841، حيث أمر أحمد باي في «رجب من سنة سبع وخمسين (أوت - سبتمبر 1841م) بمنع بيع الرّقيق في الأسواق كالبهائم، وأسقط المال الموظّف للدولة عن أثمانهم. وهدم الدكاكين الموضوعة لجلوسهم».[12]

- وفي مرحلة ثانية في ذي القعدة من سنة ثمانٍ وخمسين (ديسمبر 1842م)، صدر أمر الباي بأنّ المولود بالمملكة التونسيّة حرّ لا يُباع ولا يُشترى.

- في مرحلة ثالثة وتحديداً يوم 26 جانفي 1846 تمّ منع خروج المماليك من العمالة للتّجارة فيهم، وبالتالي ألغى تجارة العبيد بصفة نهائيّة. وممّا يقوله أحمد بن أبي الضياف حول هذا الحدث الجلل: «ولمّا وقع التحرير صار له في أمم الحريّة موقع عظيم وكاتبه أعيان من الإنجليز بالشكر على هذه المأثرة»[13]، «مع العلم أنّ هذا الإصلاح ساانده البعض وعارضه البعض الآخر من التونسيين بشدّة، كما أكّد ذلك ابن أبي الضّياف بقوله: «فمن نظر إلى الحنان والرأفة وما يقتضيه حال الوقت من السياسة ولا تنافيها القواعد الشرعيّة، أطال لسانه بالمدح كشيخيْ الإسلام ومن نحا منحاهما، ومن نظر إلى ضياع ماله وعسر حاله، وتعلّق ببعض أقوال العلماء، كأهل جربة وغالب العربان وأهل الفلاحة، أطال لسانه بالقدح».[14]

وفي هذا السّياق من الضرورة بمكان الإشارة إلى أنّ رجال الدّين، قبل هذه القرارات، لم يطالبوا بإلغاء العبوديّة باعتبارها لا تتنافى مع الشّريعة، والدّليل تواصلها عدّة قرون بتونس. والشيء نفسه بالنّسبة إلى الجواري التي كانت تجارتها رائجة، بالاعتماد على نصّ قرآني. وممّا يقوله المصلح التّونسي الطّاهر الحدّاد في هذا المجال: «**ومن شعب مسألة الرقّ مسألة الاستمتاع بالجواري بمجرّد عقد التّملّك من شراء أو هبة. ويمكن لذلك انتقال الواحدة بين أناس كثيرين حتى بالإعارة بعضهم لبعض أيّاماً بأيّام، عكس الحرائر اللّائي تشتدّ عليهنّ الغيرة**».[15] وعلى هذا الأساس تواصلت العبوديّة وامتلاك الجواري أثناء فترة حكم الرسول محمّد، وكذلك أثناء الخلافة الأمويّة، ثمّ العباسيّة، والتركيّة. وحرّاس الشّريعة لم يحرّكوا ساكناً، لأنّ لهم مصلحة في ذلك، إلى أن بادر البعض من ملوك الإطلاق النيّرين بإصلاحات وجدت صدى داخل الأمم الغربيّة. ويندرج تواصل هذه الممارسات في إطار مبدأ التدرّج الذي اعتمده الإسلام في الإصلاح، فهل يمكن اليوم العودة إلى العبوديّة والجواري لأنّ الإسلام لم يحرّمها؟ وفي سياق التدرّج واعتماد القوانين المدنيّة كانت تونس أوّل دولة عربيّة مسلمة تعلن قرار إلغاء العبوديّة بقانون وضعي.

12- بن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان، المصدر السابق نفسه، ص 86.

13- المصدر المذكور نفسه، ص 87.

14- بن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس، المصدر السابق نفسه، ص 89.

15- الطاهر الحداد، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، المرجع المذكور سابقاً نفسه، ص 36.

ج) النخب التونسيّة ومسألة إحياء مطالب الطّاهر الحداد

إنّ مطلب المساواة في الإرث لم يكن وليد اللحظة، بل يعود إلى أواخر فترة العشرينيّات من القرن العشرين، حين دعا المصلح الزيتوني التّونسي الطّاهر الحدّاد إلى المساواة التامّة بين المرأة والرّجل. وقد ورد ذلك في كتابه: «امرأتنا في الشّريعة والمجتمع»، حيث بيّن أنّ المساواة التامّة لا تتنافى مع الشّريعة، وبرهن على موقفه كما يلي:

- إنّ مسالة عدم المساواة بين الرجل والمرأة من وجهة نظر الفقهاء مرتبطة بأسباب موضوعيّة وهي كفالة الرجل لها.[16]

- الإسلام دين الحريّة الذي لا يعترف بالعبوديّة لغير الله، لكنّه لم يُلْغ هذه الظاهرة.[17]

- إبقاء الإسلام على رقّ الإنسان للإنسان لم يتجاوز الرغبة في العتق مستشهداً بالآية الكريمة: «**وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلّا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وديّة مسلمّة إلى أهله**»[18]، لكنّ تبدّل الأحوال وتبلور ظروف داخليّة ودوليّة جديدة فرضت على المسلمين إلغاء هذه الظاهرة بضغط من قبل الدول الغربيّة.

- لقد بين الطّاهر الحدّاد أيضاً أنّه مثلما تمّ إلغاء الرقّ فإنّه يمكن أن يتمّ إلغاء الميز بين الرّجل والمرأة. وممّا قاله حرفيّاً: «كما ساغ في الإسلام إبطال الرقّ دفعة واحدة اعتماداً على ما في أعماقه من حبّ الحريّة، كذلك يسوغ أن تتمّ المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة وقوانينها عندما تتمّ الاستعدادات لذلك بتطوّر الزّمن اعتماداً على ما في أعماقه أيضاً من حبّ للمساواة».[19] وقد برهن على ذلك انطلاقاً من الآية الكريمة: «يا أيها الناسّ إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم».

وهكذا فإنّ مسألة المساواة في الميراث بتونس لم تكن وليدة اللحظة، بل تمّت المطالبة بها منذ حوالي ثمانين سنة من قبل أحد روّاد الإصلاح، مثل الطاهر الحداد الذي بيّن بقدرة كبيرة على الإقناع والبرهنة العقليّة أنّ مسألة المساواة بين الرجل والمرأة لا تتنافى مع الشّريعة. وقد وجد معارضة شديدة من المحافظين الذين أعلنوا قبل قراءة الكتاب «الحداد على امرأة الحدّاد»، وقول بعضهم جملته الشهيرة بعد أن تحامل على الحدّاد وعلى كتابه: «هذا على الحساب قبل أن نقرأ الكتاب».

16- الطاهر الحداد، امرأتنا في الشّريعة والمجتمع، المرجع المذكور سابقاً نفسه، ص 37.
17- الطاهر الحداد، امرأتنا في الشّريعة والمجتمع، المرجع المذكور سابقاً نفسه، ص 137.
18- الطاهر الحداد، امرأتنا في الشّريعة والمجتمع، المصدر المذكور سابقاً نفسه، ص 34.
19- الطاهر الحداد، امرأتنا في الشّريعة والمجتمع، المصدر المذكور سابقاً نفسه، ص 38.

إنّ الطّاهر الحداد بالرغم من كونه من خرّيجي الزيتونة، فإنّ الزيتونيّين، أو لنقلْ قسماً منهم، كفّروه واعتبروه مرتدّاً.[20] وطالبت **النّظارة العلميّة بجامع الزّيتونة** من الوزير الأكبر خليل بوحاجب يوم 11 أكتوبر 1930 **بمصادرة الكتاب ومنع ترويجه**. وممّا ورد في الرّسالة المذكورة سابقاً نذكر: «نرغب الإذن بحجز الكتاب المذكور عملاً بالفصل 23 من قانون جامع الزّيتونة حتّى لا تنتشر تلك الأفكار العقيمة، وتنام الفتنة». ومن الممضين عليها نذكر: محمّد الطّاهر بن عاشور، وعبد العزيز جعيّط.[21]

د) قايد السبسي وإتمام ما فشل الحبيب بورقيبة عن تحقيقه

لقد فاجأ الحبيب بورقيبة كلّ الملاحظين، في الداخل وفي الخارج، بقراراته الإصلاحيّة الجريئة في مجال القضاء والتشريعات الخاصّة بالمرأة، التي أعلن عنها يوم 13 أوت 1956، أي بعد حولي أربعة أشهر من توقيع اتفاقيّة الاستقلال يوم 20 مارس 1956 وقبل صدور دستور 1959 وانتخابات أوّل مجلس تأسيسي. وهي قرارات لم تتجرّأ عليها الزعامات المحسوبة على المعسكر الاشتراكي، مثل **هواري بومدين بالجزائر وجمال عبد الناصر بمصر**، الذي قال للزعيم الحبيب بورقيبة: «أهنّئك بما قمت به للمرأة التونسيّة، وقد كنت على وشك إصدار مجلة مشابهة لكنّ الأزهر تصدّى لها». وفي هذا السّياق من الضرورة بمكان الإشارة إلى أنّ الزّعيم الحبيب بورقيبة قام بإصلاحات بطريقة متدرّجة.[22] وممّا قاله لجمال عبد الناصر الذي عبّر له عن رغبته في إصدار تشريعات لإصلاح أوضاع المرأة بمصر: «إنّ قراراً من هذا النوع كان يمكن اتخاذه سنة 1952 أي أثناء زخم التحوّل في مصر».[23] وبالرغم من ثوريّة هذه القرارات فإنّ الحبيب بورقيبة فشل في إقرار المساواة التامّة على غرار ما فعل مصطفى كمال أتاتورك، بالرغم من عزمه على إقرار ذلك. **وممّا قاله في خطاب له في 20 مارس 1974**: «**على أنّي أريد أن ألفت نظركم إلى نقص سأبذل كلّ ما في وسعي لتداركه، وهو موضوع المساواة بين الرجل والمرأة، وهي مساواة متوفّرة في المدرسة، في المعمل، في الشرطة، لكنّها لم تتوفر في الإرث**، فزوجتي سهرت على شؤون شقيقها المنذر، وتكبّدت من أجل ذلك كلّ متاعب العمل الفلاحي ووفّرت له سبل التعلّم. فهل من المنطق في شيء أن ترث الشقيقة نصف ما يرثه شقيقها؟ فعلينا أن نتوخّى طرق الاجتهاد في تحليلنا لهذه المسالة وأن نبادر بتطوير الأحكام التشريعيّة».[24] لكنّ المعارضة الداخليّة والخارجيّة الشديدة، وخاصّة من المملكة العربيّة السعوديّة، حيث تمّ تكفيره من ابن باز، جعلته يتراجع عن رأيه في إقرار المساواة التامّة.[25]

20- شكري المبخوت، تاريخ التكفير في تونس، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس 2018، ص 170.

21- جريدة العمل 17 مارس 1961.

22- جريدة الصباح 20 مارس، 1974.

23- Klibi Chedli, Habib Bourguiba, Radiscope d'un règne, Déméter, 2012, p110.

24- Discours De Habib Bourguiba, le 18 Mars 1974, in, Bourguiba, Habib, Discours, Publications du Ministère de l'information, Tunis, Mai, 1975, p 64.

25- لطفي حجي، بورقيبة والإسلام، الزّعامة والإمامة، مرجع مذكور سابقاً، ص 191.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ مجلّة الأحوال الشخصيّة التي تمّ الإعلان عنها يوم 13 أوت 1956، ودخلت حيّز التنفيذ يوم 1 جانفي 1956 التي لا يوجد فيها أيّ فصل قانوني يمنع التونسيّة المسلمة من الزواج من تونسي غير مسلم وأجنبي، لكن بعد ذلك صدرت مناشير حدّت من حريّة المرأة في الزواج، من بينها منشور 1962 الذي أصدره وزير الداخليّة في تونس وحدّد شروطاً لزواج المسلمة بغير المسلم من بينها إعلان إسلامه.

أمّا بالنسبة إلى منشور 1973، فقد كان تواصلاً لمنشور 1962 وصدر تحت اسم منشور 73 بعد تحوّل الضّابطة المدنيّة إلى وزارة العدل سنة 1973. ففي إطار تطوير مجلّة الأحوال الشخصيّة، والارتقاء بها لتصبح غير مختلفة عن جميع البلدان التي تتمتّع فيها المرأة بكامل الحقوق، تندرج مبادرة السيد الباجي قايد السبسي.

ح) دور فاعل للمرأة في صعود الباجي قايد السبسي لرئاسة الجمهوريّة وهزيمة منصف المرزوقي

لقد اعتبر السيّد الباجي قايد السبسي مسألة تطوير مكتسبات المرأة التّونسيّة بمثابة الدَّين للمرأة التي ساهمت في انتصاره في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسيّة في أكتوبر 2014 أمام منافسه السيد منصف المرزوقي.

فقد أجمعت الأرقام المتداولة، سواء من الهيئة المستقلة للانتخابات أو مؤسّسات سبر الآراء، على كون المرأة التونسيّة هي التي لعبت دوراً رئيساً في انتصار السيد رئيس الجمهوريّة الحالي على حساب منافسه السيّد المنصف المرزوقي سنة 2014. وممّا ذكرته «سيغما كونساي» أنّ ما يناهز مليون امرأة صوّتت للسّيد الباجي قايد السبسي من مجموع مليون و700 ألف صوّتوا للرئيس الحالي، أي ما يمثل 61 % من مجموع الذين صوّتوا له، بينما لم يتجاوز عدد الرجال حوالي 600 ألف.[26] أي حوالي 39% من مجموع الأصوات.[27]

لقد ارتبط هذا التّصويت الكثيف من النّساء للباجي قايد السبسي الذي أعلن أكثر من مرّة أنّ نموذجه في الإصلاح هو رائد الإصلاح في مجال تحرير المرأة السيد الحبيب بورقيبة. وممّا يقوله عدد من النساء حول أسباب تصويتهنّ للباجي قايد السبسي نذكر رأي الباحثة التقدّميّة ألفة يوسف: «لا يمكن للمرأة التونسيّة أن تهادن من دمّر العديد من الأسر التونسيّة بإرسال أبنائها إلى محرقة الحروب باسم الجهاد. ولا يمكن أن تغفر لمن ساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تقتيل الأمنيين والجنود ويَتَّم أبناءهم».

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ العديد من النّساء هالهنّ ما وقع في تونس بعد 14 جانفي 2014 في ظلّ رئاسة السيد منصف المرزوقي مثل الزواج العرفي، وتسفير البعض من بناتهنّ في إطار ما يُسمّى بـ«نكاح الجهاد»

26- www.babnetcaduditail: 15166

27- المصدر السابق نفسه.

إلى سورية، وقدوم العديد من القيادات الإخوانيّة إلى تونس وترويجهم لخطاب صدم التونسيين مثل تكفير الزعيم الحبيب بورقيبة والدعوة إلى ختان الفتيات، هذا بالإضافة إلى استقبال السيد المنصف المرزوقي للعديد من القيادات السلفيّة.[28] وفي ظلّ هذه الظروف أعلن السيد الباجي قايد السبسي **رفضه للشريعة وتشبّثه بحقوق المرأة، وأنّه سيعمل على تدعيمها.**

هـ) الباجي قايد السبسي ومحاولة إرساء مشروع متمايز مع أحزاب الإسلام السياسي

إنّ أيّ متأمّل لتوقيت المبادرة يمكن أن يستنتج أنّ السيّد الباجي قايد السبسي من خلال توقيتها كان يريد ما يلي:

- إعلان مواصلته لخط الإصلاح في تونس الذي بدأ أثناء القرن التاسع عشر. ومن أبرز ممثليه: أحمد باي، خير الدين باشا، علي باش جانبا، عبد العزيز الثعالبي، الطّاهر الحداد، محمّد علي الحامّي، الحبيب بورقيبة. لكنّ الإصلاحات توقّفت بعد وصول الجنرال زين العابدين بن علي إلى السلطة بعد انقلاب 7 نوفمبر 1987، بل تمّ إلغاء بعض الإصلاحات التي استمات الزعيم الحبيب بورقيبة في الدّفاع عنها، وهي الاعتماد في تحديد دخول شهر رمضان على الحساب عوضاً عن الرؤية[29]، بعد أن استأنس التونسيّون بالحساب.[30]

- إرساء تمايز **بين مشروعه ومشروع حركة النهضة** ومن والاها من أحزب الإسلام السياسي، ممّا أربك كثيراً الحركة التي ردّ رئيسها بدعوة كتلة حزبه بإعداد قانون حول نظام الوقف الذي ألغته دولة الاستقلال. أمّا بالنسبة إلى الذين اعتبروا ذلك يهدف إلى كسب مزيد من الأنصار للانتخابات البلديّة إلى قرب موعدها، فلا أظن ذلك. والدليل على ذلك أنّه خسر حوالي 8 % من أنصاره بعد شهر من إعلانه المبادرة حسب الباروميتر السياسي لشهر سبتمبر 2017.[31]

2- العوامل الخارجيّة

أ) التزام تونس بوثيقة «الحقوق الدوليّة للنساء»: «سيداو» والحملة الدوليّة للمساواة

يشهد العالم منذ سنوات تزايداً ملحوظاً للضغوط العالميّة على كلّ الدول لإلغاء كلّ أشكال الميز ضدّ المرأة من قبل الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة والمنظّمات العالميّة لحقوق الإنسان والمؤسّسات الماليّة العالميّة

28- ليسير فتحي، دولة الهواة، سنتان من حكم الترويكا (تصدير يوسف الصديق)، دار محمّد علي الحامي للنشر، صفاقس، الجمهوريّة التونسيّة، 2016، ن ص 323.

29- بيان 7 نوفمبر 1987.

30- المصدر السابق نفسه.

31- الباروميتر السّياسي لشهر سبتمبر 2017، ورد بجيدة المغرب 1 أكتوبر 2017.

ومن بينها صندوق النقد الدولي المقرض الأوّل لتونس منذ 2011 إلى اليوم. وممّا صرّحت به كريستين لاجارد يوم 24 أكتوبر 2017 أثناء الجلسة الافتتاحيّة لمنتدى «مبادرة مستقبل الاستثمار» في العاصمة السعوديّة الرياض: «إنّ المساواة التامّة بين الرجل والمرأة وبين الأغنياء والفقراء هي إحدى أبرز المسائل التي يجب التعامل معها لتفادي مستقبل مظلم».[32]

وهناك أيضاً دعوات من الاتحاد الأوروبي لتونس لدعم المساواة بين المرأة والرجل. ومن الدراسات التي قام بها الاتحاد، بالتعاون مع تونس سنة 2014، كانت هناك دراسة تحت عنوان «واقع النّوع الاجتماعي في تونس» Profil Genre de la Tunisie، فقد بيّنت هذه الدراسة أنّ واقع المرأة في تونس متميّز بالمقارنة مع المرأة العربيّة، لكن توجد عدة نقائص، منها: وجود عدّة أشكال للميز، وبالخصوص عدم وجود مساواة على مستوى الإرث. ودعا تونس إلى تطوير تشريعاتها.[33]

أمّا بالنسبة إلى الأمم المتحدة، فقد أعلنت السنة الماضية (2017) عن خطّة التنمية المستدامة لتمكين المرأة لسنة 2030. وممّا ذكره أمينها العام أنطونيو غوتيرس، في تصريح لجريدة المغرب التونسيّة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة (8 مارس) 2018: «**إنّنا نقف اليوم عند منعطف حاسم في مجال حقوق المرأة**. فأشكال اللّا مساواة التاريخيّة والهيكليّة التي سمحت بتفشّي القمع والتمييز ندّد بها اليوم أكثر من أي وقت مضى. ومن أمريكا اللّاتينيّة، وآسيا، وأوروبا، ترفع النساء أصواتهنّ عالياً ويطالبن بتغيير دائم وبعدم التسامح إطلاقاً مع الاعتداء الجنسي، والتحرّش الجنسي، والتمييز بجميع أنواعه».[34] ولا ننسى كذلك المبادرة التي قامت بها الأمم المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي للقضاء على كلّ أشكال الحيف والتمييز ضدّ المرأة مهما كان جنسها أو لونها. وممّا قاله حولها الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة 8 مارس 2018: «سنقوم بتركيز الموارد للقضاء على العنف ضدّ النساء والفتيات، وهو شرط أساسي لتحقيق المساواة والتمكين».[35] وقد بيّن الأمين العام للأمم المتحدة أنّ **مسألة المساواة التامّة بين الجنسين ليست «مِنّة تغدق على المرأة، بل مسألة من مسائل حقوق الإنسان»**.[36] وهكذا، فإنّ مبادرة الباجي قايد السبسي تبدو متناغمة مع خطاب دولي يبدو حاليّاً حازماً في مقاومة كلّ أشكال التمييز ضدّ المرأة، فلا نستغرب مستقبلاً تسليط عقوبات دوليّة على الدول التي لا تكون تشريعاتها متناسقة مع القوانين الدوليّة.

32- La Presse (Tunisienne), 25 octobre, 2017.

33- www.euroneighbours.en Tunisie, égalité-hommes-femmes

34- جريدة المغرب (التونسيّة)، الخميس 8 فيفري 2018.

35- المصدر السابق نفسه.

36- المصدر السابق نفسه.

وفي هذا السّياق من الضّرورة بمكان التّذكير بأنّ العديد من الاتّفاقيّات الدّوليّة حول المرأة وقّعت عليها أغلب الدول العربيّة الإسلاميّة، لكن بتحفّظات، تطالب بإلغاء كلّ أشكال التمييز ضدّ المرأة ومن بينها اتّفاقية «سيداو» الدوليّة التي أصدرتها الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1979 ودخلت حيّز التنفيذ سنة 1981. وقد احتوت على 30 مادّة ذات طابع قانوني ملزم، وممّا نصّت عليه في بندها الثامن: «**يجب على الدول الموقّعة على هذه الاتّفاقيّة إبطال كافة الأحكام واللّوائح والأعراف التي تميّز بين الرجل والمرأة من قوانينها، حتى تلك التي تقوم على أساس ديني**». وفي سياق هذه الظروف الداخليّة والخارجيّة أصدر الباجي قايد السبسي عندما كان رئيساً للحكومة **الانتقاليّة الثانية** (فيفري -2011 نوفمبر 2011) في شهر أكتوبر 2011 مرسوماً رفعت فيه البلاد التونسيّة تحفّظاتها على المواد 9-15-16 و29 من مجلة «سيداو»، ممّا أثار في تلك الفترة مواقف منددّة من قبل حركة النهضة، التي بعد وصولها إلى السلطة لم ترسل إلى الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة قرار رفع التحفظ، لكن في أفريل 2014 أبلغت تونس الأمين العام للأمم المتّحدة موافقتها على رفع التحفّظات رسميّاً على بعض فصول اتفاقيّة «سيداو».

ب) تراجع نفوذ أحزاب الإسلام السياسي

حسب ما يبدو، ارتبط توقيت المبادرة بظروف دوليّة وإقليميّة ملائمة. من بينها نذكر:

- فشل الإخوان المسلمين بمصر، الذي برز من خلال الإطاحة بحكم مرسي ومحاكمة تنظيم الإخوان المسلمين.

- صعود الجنرال خليفة حفتر في ليبيا، وتواصل حربه ضدّ الإخوان المسلمين والتنظيمات المتشدّدة.

- الأزمة القطريّة، وتراجع نسبي للدعم المالي والإعلامي للإخوان المسلمين في تونس والعالم العربي.

- الضغوط المفروضة على المملكة العربيّة السعوديّة من أجل إصلاح التعليم وأوضاع المرأة. وهذا ما جعل الملك سلمان بن عبد العزيز يبدأ إصلاحات جريئة لتجفيف المنابع المنتجة للتطرّف.

وحسب ما يبدو، فإنّ هذه الظروف بالنسبة إلى الباجي قايد السبسي تمثّل إطاراً ملائماً لتمرير هذا المشروع، خاصّة إذا ما علمنا حاجة حركة النهضة إلى تقديم صورة إيجابيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة والغرب بصفة عامّة، وإثبات أنّها تحوّلت فعلاً إلى حزب. فلا غرابة في ظلّ هذه الظروف أن يكون موقفها مرتبكاً، لكنّ ذلك لم يمنع الجمعيّات التي تدور في فلكها من التنديد بالمبادرة.

ثانياً: محتوى المبادرة وخصائص لجنة الحريّات الفرديّة

1- محتوى المبادرة

لقد أعلن عن هذا المحتوى رئيس الجمهوريّة بتونس السيّد الباجي قايد السبسي قائلاً: «إنّ الدّولة ملزمة بتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل وضمان تكافؤ الفرص بينهما في تحمّل جميع المسؤوليّات وفق ما نصّ عليه الفصل 46 من الدستور».[37] وممّا أكّد عليه أيضاً في الخطاب نفسه أنّه يمكن المضي قدُماً في تحقيق المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة بدون المسّ بمشاعر المسلمين.

إنّ قراءة المبادرة بتمعّن تبيّن أنّ الأستاذ الباجي قايد السبسي مطّلع بطريقة جيّدة على فكر الطاهر الحداد الذي بيّن أنّ المساواة ستحقّق عندما تتبدّل الأحوال[38]، فلا غرابة أن يركّز في خطابه على التحوّلات التي عرفتها المرأة.[39] وهذا طبيعي باعتباره من الشّخصيّات المحدودة التي كانت شاهدة وفاعلة في مرحلة التحرّر الوطني وبناء دولة الاستقلال الشّخصيّة.[40] وهو حاليّاً من الفاعلين في الانتقال الديمقراطي. وحسب ما يبدو، فإنّ الباجي قايد السيسي المعروف بحذره الشديد وعدم إقدامه على المغامرات غير المحسوبة وصل إلى هذه القناعة بدعم من مستشاريه[41]، معتبراً أنّ الأوضاع تحوّلت، خاصّة بعد احتلال المرأة التونسيّة مكانة متميزة في ميادين القضاء والتعليم والصّحافة وغيرها.

ولا ننسى كذلك أنّ السيّد الباجي قايد السبسي كان من المساندين لإصدار مجلّة الأحوال الشخصيّة في 13 أوت 1956، وكلّ التشريعات التي تلتها. وممّا قاله في هذا المجال: «إنّ الحبيب بورقيبة في هذا المجال لم يكن مصلحاً فقط، بل كان ثوريّاً أصيلاً».[42]

2- خصائص لجنة الحرّيّات الفرديّة

قرّر السيّد الباجي قايد السبسي يوم الأحد 13 أوت 2017 **إحداث لجنة الحرّيّات الفرديّة والمساواة** لدى **رئيس** الجمهوريّة تتولّى إعداد تقرير حول الإصلاحات المرتبطة بالحرّيّات الفرديّة والمساواة، استناداً

37- المصدر السابق نفسه.

38- الطاهر الحداد، امرأتنا في الشّريعة والمجتمع، مرجع مذكور سابقاً، ص 38.

39- جريدة الصباح 15 أوت 2017.

40- Béji Caid Essebsi, Habib Bourguiba, le bon grain et l'ivraie, Sud, Editions- Tunis, p 63.

41- من المستشارين الذين اختارهم السيد الباجي قايد السبسي، بعد نجاحه في انتخابات 2014 الرئاسيّة، الحقوقيّة والناشطة سابقاً بجمعيّة النّساء الديمقراطيّات سعيدة قرّاش المعروفة بمساندتها لمسألة المساواة بين الجنسين. وحسب ما يبدو، فإنّ هذه المستشارة شجّعت هذه المبادرة.

42- Beji Caid Essebsi, HABIB Bourguiba op. Cit, p 63.

إلى مقتضيات دستور 27 جانفي 2014 والمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان والتوجّهات المعاصرة في مجال الحرّيّات الفرديّة. وأسندت رئاستها إلى الحقوقيّة النائبة في البرلمان بشرى بلحاج حميدة.

من خلال القراءة المتفحّصة لهذه اللجنة بإمكاننا أن نستنتج ما يلي:

هذه أوّل لجنة رسميّة يتمّ إحداثها في تونس وفي البلدان العربيّة الإسلاميّة للنّظر في مسألة الحريّات الفرديّة المصادرة لأسباب مختلفة، أحياناً باسم الأخلاق والدين والعشيرة، وأحياناً أخرى باسم القانون، بما في ذلك البلدان التي تعرف بداية انتقال ديمقراطي مثل تونس.

ومن أبرز خصوصيّات هذه اللجنة رئاستها **من قبل امرأة**، وهي المحامية والحقوقيّة بشرى بلحاج حميدة. والتي عُرفت أيضاً بنشاطها سابقاً في صفوف النّساء الديمقراطيّات المتبنيّات منذ فترة مطلب المساواة في الإرث. وهي أيضاً عضو البرلمان المنتخب سنة 2014. وتمّ انتخابها ضمن قوائم حزب نداء تونس الذي كان للباجي قايد السبسي دور مركزي في تأسيسه إلى جانب العديد من النخب الليبراليّة واليساريّة.

أمّا الخصوصيّة الثّانية، فتتمثّل في وجود الباحث **الأكاديمي والمفكّر عبد المجيد الشّرفي** الذي يُعتبر من أبرز الباحثين في الحضارة العربيّة الإسلاميّة. ومن أبرز كتاباته، **الفكر الإسلامي في الردّ على النصارى، تحديث الفكر الإسلامي، وغيرها من الكتب والمقالات الصّادرة باللّغتين العربيّة والفرنسيّة.**

ومن الشّخصيّات البارزة الأخرى المكّونة للّجنة الكاتب والصّحفي البارز صلاح الدّين الجورشي. ومن الضّرورة بمكان الإشارة إلى أنّ هذا الكاتب كان من المنتمين للاتّجاه الإسلامي، ثمّ انشقّ عنه، وكان من مؤسّسي **اليسار الإسلامي**، وهو معروف باعتداله وعقلانيّته.

إنّ هذه اللجنة التي أمر بتكوينها السّيد الباجي قايد السّبسي في أوت 2017 كانت مهمّتها إعداد تقرير حول الحريّات الفرديّة، وكذلك إيجاد مسوّغات علميّة تبرهن أنّ مسألة المساواة في الإرث لا تتنافى مع الإسلام. وقد أتمّت تقريرها وسلّمته للسيّد رئيس الجمهوريّة في مارس 2018، لكنّ نتائج التقرير لم يتمّ الإعلان عنها، حتّى لا تؤثّر على نتائج الانتخابات البلديّة التي تمّ إجراؤها يومي 6 ماي و31 أفريل 2018.

ثالثاً: ردود فعل الأوساط الدينيّة وأحزاب الإسلام السّياسي بتونس وبالخارج

1- ردود الفعل بتونس

أ) موقف شجاع لدار الإفتاء بتونس

لقد أعلن مفتي الجمهوريّة التّونسية موقفاً شجاعاً ومسانداً لبعث لجنة الحريّات الفرديّة، وكذلك الاجتهاد في مجال الميراث وزواج المسلمة من غير المسلم. وهو بذلك يعلن عن عودة جزء من الزيتونيين إلى المبادرة والإصلاح. وممّا قاله في هذا الصدد: «**إنّ الدّين فتح باب الاجتهاد والتّجديد وأعطى لكلّ ذي عقل حريّة التفكير والتّطوير والتّغيير بما يتناسب مع متغيّرات الزّمان والمكان، إنّ المساواة في الميراث وزواج المسلمة** بغير **المسلم من الأمور التي تدخل في باب التّجديد بما يتّفق مع مصلحة الناس ومقاصد الشّريعة**».[43] ومن المفارقات أنّ ما استعمله المفتي من عبارات تتماشى كثيراً مع العبارات التي استعملها الطّاهر الحدّاد في تبرير موقفه من مسألة المساواة في الميراث. إنّ هذا الموقف يعتبر إيجابيّاً، ويعيد لقسم من الزيتونيين[44] إشعاعهم في المجال الدّيني. لقد واجه هذا الموقف العديد من ردود الفعل المتوتّرة والتي ذهب البعض منها إلى تكفيره ودعوته للتوبة.[45]

إنّ هذا الموقف كان شجاعاً، أعلن عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ دار الإفتاء بتونس لتكون منطلقاً للإصلاح الدّيني. وقد بيّن مفتي الجمهوريّة الثّانية بتونس أنّ المساواة بين الجنسين تتماشى تماماً والآية التالية: «ولهنّ مثل الذي عليهنّ بالمعروف». وهذا الموقف الشجاع رفع الحرج الشّرعي عن مبادرة الباجي قايد السبسي.[46]

ب) الجمعيّات المساندة لمبادرة الباجي قايد السبسي: الجمعيّات التونسيّة للوعّاظ نموذجاً

أعلن العديد من الجمعيّات مساندتهم لمبادرة السيّد رئيس الجمهوريّة مثل الرابطة التونسيّة لحقوق الإنسان، وجمعيّة النساء الديمقراطيّات وغيرها. ومن أبرز الجمعيّات التي كان لها موقف شجاع **الجمعيّة التونسيّة للوعّاظ والإطارات الدينيّة**، حيث بيّنت بالأدلّة والبراهين الدينيّة أنّ مسألة المساواة في الإرث وكذلك زواج التونسيّة من أهل الكتاب لا تتناقض مع الشريعة. وممّا أوردته الجمعيّة السّابقة الذكر ما يلي: «إنّ المساواة في الإرث بين الرجال والنساء من مقاصد الشرع متى توفّرت ظروفه. وإنّه لا وجود لنصّ

43- جريدة الصباح، الثلاثاء 15 أوت 2017.

44- المصدر السابق نفسه.

45- صحيفة الصّريح 19 أوت 2017.

46- جريدة الصباح 15 أوت 2017.

يحرّم زواج المسلم من أهل الكتاب».[47] إنّ هذه الجمعيّة لم تكتفِ بذلك، بل بيّنت أنّ الظروف أصبحت ملائمة لتطوير مكاسب المرأة على مستوى الحقوق. وممّا ذكرته في بيان صادر لها يوم الأربعاء 23 أوت 2017: «إنّنا نتفهّم أن يكون نصيب المرأة نصف نصيب الرجل في الأزمنة الغابرة، فإنّ الأحوال قد تغيّرت وأصبحت المرأة تساهم في صنع الثروة وفي الإنفاق لانتقاصها في الميراث».[48]

ومن الجمعيّات الأخرى التي نادت وساندت هذه المبادرة جمعيّة النّساء الدّيمقراطيّات. وممّا صرّحت به رئيستها المحامية يسرى فراوس[49]: «المساواة في الميراث مسألة هامّة نظراً إلى حساسيّة المسألة. ونظراً إلى اللّغط الذي يحيط بها. وهي أحد صروح الأبويّة المستفزّة».[50]

ج) مواقف مساندة من قبل الأحزاب الليبراليّة واليسار التونسي

لقد ساندت الأحزاب اللّيبراليّة بدون تحفّظ مبادرة السيد الباجي قايد السّبسي. ومن **أبرزها نداء تونس** الذي أسّسه السيد الباجي قايد السّبسي إلى جانب العديد من الشخصيّات الدستوريّة واليساريّة سنة 2012.

لقد أصدر هذا الحزب بياناً عبّر فيه عن مساندته التامّة للإجراءات التي أعلنها رئيس الجمهوريّة. وممّا ورد في بيانه نذكر: «تلقّت حركة نداء تونس بكلّ اعتزاز ونخوة مضامين ما ورد في خطاب رئيس الجمهوريّة الباجي قايد السبسي بمناسبة عيد المرأة دعماً للمسار التّاريخي الوطني الذي صاغه رموز الإصلاح الاجتماعي في تونس من خير الدّين والطاهر الحدّاد إلى الزّعيم الحبيب بورقيبة. محطّة تاريخيّة جديدة يدشّنها الرئيس الباجي قايد السبسي تواصلاً لمسيرة الإصلاح الوطني».[51] ولقد أكّدت الحركة مساندتها للمبادرة وتجنّدها لإنجاح مسار النقاش حول المقترحات الكفيلة بترجمتها إلى منظومة تشريعيّة نافذة، بطريقة تحترم مبادئ العقيدة وما نصّ عليه الدستور ويبيحه الاجتهاد وقيم العصر ومنظومة حقوق الإنسان.[52]

وممّا ذكره أيضاً القيادي بحركة نداء تونس خالد شوكات في تصريح لجريدة الصّباح: «نحن أمناء على مشروع حداثي تقدّمي يقوم على قاعدة مدرسة مقاصديّة اجتهاديّة تجديديّة متأصلة، فمن واجبنا إذاً أن نستكمل ورشات العمل المفتوحة منذ عقود. ومن أهمّها تعزيز مسار المساواة بين الجنسين والرّفع من مكانة المرأة

47- الجمعية التونسية للوعّاظ مع المساواة في الإرث. www.shmsfm.net

48- جريدة الصّحافة، الجمعة 25 أوت 2017.

49- يسرى فراوس: محامية وناشطة حقوقيّة، تمّ انتخابها أثناء المؤتمر الثاني عشر لجمعيّة النّساء الدّيمقراطيّات في منتصف أفريل 2018.

50- الصّباح الأسبوعي 23 أفريل 2018.

51- جريدة الصباح 15 أوت 2017.

52- المصدر السابق نفسه.

وقدرتها على المساهمة في إدارة الدّولة».[53] وهكذا فقد كان حزب نداء تونس من أوّل الأحزاب المساندة لمبادرة مؤسّس حزبه. ومن خصائص هذا الموقف التركيز على مرجعيّة الحزب الإصلاحيّة الحداثيّة، ولكن أيضاً على كون الإصلاح يندرج في سياق الاجتهاد المقاصدي للدين الإسلامي وجعله لا يتناقض مع المبادئ العالميّة لحقوق الإنسان. وكان أيضاً لحزب آفاق تونس، وهو يمثّل أقصى اليمين الليبرالي، موقف مساند.

أمّا بالنسبة إلى اليسار التونسي، فقد عبّرت الجبهة الشّعبيّة عن مساندتها للمبادرة وتنديدها بالمواقف الخارجيّة المناهضة لها، وخاصّة مواقف شيوخ الأزهر. وممّا ورد في البيان يوم 19 أوت 2017 نذكر «تبعاً لإعلان رئيس الجمهوريّة بمناسبة العيد الوطني للمرأة نيّته إدخال إصلاحات تتعلّق بالحريّات الفرديّة والمساواة بين الجنسين، ومن ذلك المساواة في الإرث، نعتبر أنّ الإعلان على أهميّته يظلّ منقوصاً ما لم يتّخذ وفي أقرب الآجال شكل مبادرة تشريعيّة تكرّس المساواة التّامّة والفعليّة في قواعد واضحة تعدّل الأحكام الحاليّة لمجلّة الأحوال الشخصيّة».[54] وبعد ذلك أصدر حزب العمال التونسي بياناً واضحاً متماشياً مع مشروعه السياسي المنادي بالمساواة التامّة بين الجنسين على كلّ المستويات. وقد أكّد هذا الموقف الناطق الرسمي حمّة الهمامي باسم الجبهة الشعبيّة بمناسبة الاحتفال بيوم 8 مارس 2018. وهكذا فإنّ اليسار التّونسي، بالرّغم من اختلاف مشاريعه الاقتصاديّة والاجتماعيّة عن الأحزاب الليبراليّة مثل حزب نداء تونس، فإنّه يتقاطع معها فيما يخصّ الحرّيّات الفرديّة، ومن بينها مسألة المساواة في الإرث.

د) المواقف المناهضة لمسألة المساواة في الإرث

الزيتونيّون المحافظون يتشبّثون بمسألة «الحاكميّة لله»

لقد عبّر عن هذا الموقف العديد من النقابات والجمعيّات. ومن بينها نذكر:

النقابة العامّة للشّؤون الدينيّة، النّاشطة في صلب الاتّحاد العام التّونسي للشغل. وممّا ذكره عبد السّلام العطوي أحد الناشطين في العمل النقابي، في تصريح خصّ به جريدة الصّباح التونسيّة: «حتى بورقيبة المعروف بجرأته رفض الاقتراب من المواريث باعتبار وجود آية قرآنيّة محكمة لا يجوز شرعاً الاجتهاد فيها بإجماع العلماء والفقهاء».[55]

إنّ الخطّ الزيتوني المحافظ ناهض بشدّة إصلاح الميراث والتشريعات التي تتنافى تماماً، حسب اعتقادهم، مع النصوص القطعيّة ومع الشّريعة، وناهضوا أيضاً السماح بزواج المسلمة من غير المسلم تحت

53- المصدر المذكور سابقاً نفسه.

54- جريدة الصباح الأسبوعي، العدد 1663، 21 أوت 2017.

55- جريدة الصباح، عدد 2188.

عناوين فكرة الحاكميّة. وممّا يقوله عبد السلام العطوي: «**من لا يرضى بحكم الله، لا يعتبر مسلماً**».[56] **وهذا يعني تكفير رئيس الجمهوريّة وكلّ من يسانده مثل عثمان بطيخ رئيس دار الإفتاء بالبلاد** التونسيّة.[57]

ومن الرافضين لمبادرة الباجي قايد السبسي، نذكر كذلك مشايخ الزيتونة وأساتذة الشريعة. وممّا ذكروه **في ندوة صحفيّة قاموا بتنظيمها يوم الجمعة 18 أوت 2017** نقتطف ما يلي: «إنّ ما جاء في كلام رئيس الجمهوريّة بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة، يُعدّ طعناً صريحاً في ثوابت الدين الإسلامي الذي أكّد على الانتماء إليه الدستور الجديد، سواء في التوطئة أو في الفصل الأول».[58] وممّا ذكره أيضاً رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فترة حكم النهضة في هذه الندوة الصحفيّة: «إنّ ما ورد في خطاب رئيس الجمهوريّة خطير. إنّ النصوص القطعيّة لا يمكن أن تكون محلّ اجتهاد».[59]

وقد رفض أيضاً أساتذة الشريعة في ندوتهم الصحفيّة إلغاء منشور 1973 والسماح للمرأة المسلمة بالزواج من غير المسلم بدون أن يعلن إسلامه. وممّا ذكروه: «إنّه محرّم بالكتاب والسُنّة والإجماع. ويعتبر شرعاً جريمة زنى».

إنّ أوساط الزيتونة من المحافظين لم يكتفوا بذلك، بل ذهبوا إلى تكفير صاحب المبادرة والمشرفين على لجنة الحرّيّات وتهديدهم بصفة ضمنيّة. وممّا ذكره **رئيس جمعيّة الأيمّة والمساجد، الشيخ سالم العدالي** حول أسباب رفضهم النّقاش مع المشرفين على لجنة الحرّيّات الفرديّة: «إنّ المحاججة المدنيّة تستقيم إن كانوا مسلمين، أمّا **إن كانوا غير مسلمين، فلن نتحاور معهم، ولكن لنا معهم معاملة أخرى**، لأنّهم طرحوا هذه القضايا وهي من المسلّمات الشرعية مثل زواج المرأة المسلمة من غير المسلم».[60]

وهكذا فإنّ ردّ أوساط الزيتونة يقطر تهديداً ووعيداً وتكفيراً، فماذا يقصدون بـ «لنا معهم معاملة أخرى»؟

أظنّ أنّهم يقصدون بذلك تطبيق أحكام الشّريعة وتحديداً حكم الردّة على هؤلاء.

أمّا بالنسبة إلى أساتذة جامع الزّيتونة، فبحكم طبيعة تكوينهم الأكاديمي غير المنفتح على العلوم العقليّة مثل التاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع، فإنّهم أصدروا عريضة ممضاة (من حوالي 23 أستاذاً محاضراً وأستاذاً)، بيّنوا فيها رفضهم الشّديد للمساواة في الإرث والسّماح للمرأة بالزّواج بمن تريد. وممّا

56- جريدة الصباح الأسبوعي بتونس، عدد 1663، 21 أوت 2017.

57- جريدة الصريح، الصريح 19 أوت 2017.

58- جريدة الصباح، 18 أوت 2017.

59- المصدر السابق نفسه.

60- جريدة الصباح، 19 جوان 2018.

ورد في العريضة نقتطف ما يلي: «بناء على تداول جدل المساواة فيما يتعلّق بالميراث والمهر والنّسب العائلي، وتمسّكنا بعقيدة الإسلام وأحكامه القطعيّة. واعتماداً على ما جاء في دستور 27 جانفي 2014 نعلن رفضنا القاطع لمحاولات تغيير أحكام الميراث بنصوص القرآن والسُنّة والإجماع العام وعمل الأمّة».[61]

إنّ القراءة المتأنيّة لبيان أساتذة جامع الزّيتونة يستنتج منها ما يلي:

ـ لغة الرّفض القطعيّة لأيّ إصلاح في نظام الميراث، وتمسّكهم بأحكام الشّريعة، بينما البلاد التّونسيّة لا تحكم بأحكام الشريعة، بل بأحكام مدنيّة انطلاقاً من دستور 2014.

ـ الوفاق شبه التّام مع بقيّة مكوّنات الإسلام السّلفي فيما يخصّ مسألة الثّوابت.

ـ نلاحظ ضعف عدد الموقّعين على البيان، حيث لم يتجاوز 23 أستاذاً.

ـ نلاحظ أيضاً أنّ المشرفين على الشأن الدّيني أثناء حكم النهضة بتونس (2011-2014)، مثل نور الدين الخادمي، وزير الشؤون الدّينيّة، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى بتونس والناشطين حاليّاً بالجمعيّات (في إطار تقسيم المهام وما سُمّي بالفصل بين الدعوي والسّياسي داخل حركة النهضة)، من الرّافضين بشدّة لمسألة المساواة تحت عنوان «لا حاكميّة إلّا لله»، فلا غرابة أن يزداد أثناء تلك الفترة العنف الديني وتشجيع التونسيين على الخروج إلى سورية وغيرها.

ح) مواقف متباينة لأحزاب الإسلام السياسي

*** مواقف مرتبكة لحركة النهضة تجاه مبادرة الباجي قايد السبسي**

لقد برز ذلك من خلال ما يلي:

ـ عدم حضور السّيد راشد الغنّوشي يوم الذكرى 49 لصدور مجلة الأحوال الشخصيّة. وهو موعد هام تعوّد على حضوره منذ أن أصبح السيد الباجي قايد السبسي رئيساً. وبالرغم من كون الحركة برّرت ذلك بوجوده في الخارج، فإنّ ذلك غير مقنع، لأنّ البروتوكولات الدبلوماسيّة تقتضي برمجة الزيارات في أوقات تكون غير متوافقة مع حدث معروف قبل فترة كبيرة. وحسب ما يبدو، وجود رئيس حركة النهضة في الخارج وعدم حضوره المناسبة، لأنّه كان يعرف مسبقاً محتوى المبادرة، ولم يكن راضياً عنها.

61- عريضة بتاريخ 01 02--2018، وردت بموقع جامعة الزيتونة. Zaytouna.com

ـ إلى حدود 24 أوت 2017 لم يصدر أيّ بيان رسمي. وحسب ما يبدو، اعتمدت القيادة الرسميّة الجملة الإنجليزيّة الشهيرة: «ننتظر ثمّ نرى» Wait and see. وإجمالاً انقسمت قيادات الحركة في هذا الموضوع، منهم قسم يمثّل أقلّيّة ساند المبادرة بتحفّظ، ومن ممثّلي هذا القسم نذكر عبد الفتاح مورو، وعلي العريض، وسمير ديلو. وقد أعلن هؤلاء مساندتهم لتكوين اللجنة وتطوير حقوق المرأة، لكن بدون الإشارة إلى مسألة المساواة. أمّا الأغلبيّة الساحقة من قواعد حزب حركة النهضة والعديد من القيادات وأعضاء البرلمان، فقد رفضت أيّ مسّ بالثّوابت. وبعد ترقّب أعلن الناطق الرسمي لحركة النهضة عماد الخميري في حوار مع جريدة الصباح يوم الأربعاء 23 أوت 2017 ما يلي: «لا يجب **أن تمسّ المبادرة بمقاصد الشّرع ولا تصدم الشعور الديني للمسلمين**. واللّجنة المحدثة لا تعبّر عن تمثيليّة المجتمع التونسي وغابت عنها المؤسّسة الدينيّة. وكذلك أرى أنّ العائلات الفكريّة الكبرى يجب أن تكون ممثّلة فيها».[62]

إنّ تحليل هذا الموقف يقودنا إلى الاستنتاجات التالية:

ـ التشكيك في مصداقيّة اللجنة باعتبارها لا تمثّل العديد من الأطراف مثل النهضة وبقيّة طيف الإسلاميين.

وقد اعتبرت أيضاً أنّ هذه اللجنة ليس لها مصداقيّة، لأنّ المؤسّسة الدينيّة مثل دار الإفتاء، ووزارة الشؤون الدينيّة غير ممثّلة فيها.

وبالرغم من تباين مواقف قادة حركة النهضة، فإنّ الرأي الغالب الرفض. ولعلّ ما صرّح به الشيخ راشد الغنوشي يوم 28 أكتوبر 2017 كان واضحاً، وهو رفض المبادرة. وممّا قاله حرفيّاً أثناء لقاء إعلامي مع مديري الصحف ورؤساء التّحرير يوم 28 أكتوبر 2017: «مبدأ المساواة بين المرأة والرّجل ندعمه لاعتقادنا أنّ قيمة المرأة تساوي قيمة الرجل، وأنّ الإرث لا يحكمه قانون كوني، بل يختلف حسب الثّقافات والأقطار».[63]

حزب التحرير بتونس يدعو للنفير العام تجاه المبادرة

إنّ حزب التحرير بتونس من ألدّ أعداء الانتقال الديمقراطي بتونس، حيث رفض المجلس الوطني التأسيسي وكلّ القرارات المنبثقة عنه. واعتبر دستور 2014 دستور استعمار وكفر.[64]

62- جريدة الصباح عدد 21888 بتاريخ 23 أوت 2017.

63- جريدة الشروق، 29 أكتوبر 2017.

64- عبد المجيد الجمل، ردود فعل أحزاب الاستلام السّياسي تجاه دستور 2014، قسم الدّين وقضايا المجتمع الرّاهنة، مؤسّسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015.

ومن أبرز خصوصيّات موقفه تجاه مسألة المساواة في الميراث، نذكر ما يلي:

ـ اعتبر أنّ مبادرة السيّد الباجي قايد السبسي تعتبر تواصلاً للنهج التغريبي الذي بدأه الحبيب بورقيبة، الذي، حسب رأي قادة هذا الحزب، أصدر قرارات تتنافى مع شرع الله. وتواصل لاحقاً هذا النهج من خلال الموافقة على اتفاقية «سيداو» والقانون المناهض للعنف. وممّا ورد في هذا المجال: «فساسة تونس وأحزاب السلطة في تونس كلّها، اللّائكيّة المؤمنة أو غير المؤمنة، تقبل بمجلة الأحوال الشخصيّة. وتقبل أيضاً بما يُسمّى قانون القضاء على العنف ضدّ المرأة. فمجلة الأحوال الشخصيّة فيها مخالفات لأحكام الشرع والنصوص القطعيّة كإباحة التبنّي وتجريم تعدّد الزوجات. والقانون الأساسي للقضاء على العنف ضدّ المرأة بُني على الفكرة الجندر، النوع الاجتماعي، القائلة بالتساوي المطلق بين الرجل والمرأة. والتي تعتبر أنّ عدم المساواة عنف بنيوي».[65] وهكذا فإنّ موقف حزب التحرير ينطلق من معاداته بصفة مطلقة لكلّ إرث دولة الاستقلال من تشريعات وضعيّة باعتبارها امتداداً للمشروع الاستعماري حسب زعمهم. وفي تناسق لرفضه القوانين الوضعيّة التي تمّ سنّها منذ 1956 إلى اليوم، بما فيها تلك التي تمّ الإعلان عنها بعد 2014.[66]

ـ لقد اعتبر أيضاً فرع حزب التحرير بتونس أنّ الشريعة مغيّبة ومعطّلة في تونس في كلّ المجالات، وعلى العلماء استئنافها، «على العلماء أن يستأنفوا مباشرة عملهم الأصلي، وهو الدعوة إلى الله والمناداة بتطبيق شرعه في شتّى مناحي الحياة».[67]

ـ لقد قام أيضاً حزب التحرير بتكفير السيد الباجي قايد السبسي بصفة ضمنيّة (خوفاً من القانون الذي يجرّم التكفير). وممّا قاله في هذا السياق: «السبسي ينخرط في الحرب الصليبيّة على الإسلام، فها هو يناقض آيات محكمات من كتاب الله العزيز قطعيّة الثبوت، قطعيّة الدلالة. إنّ السبسي وبطانته يرون أنّ التونسيّة المسلمة تحلّ للكافر».[68] وهكذا فإنّ القراءة المتأنية لمواقف حزب التحرير الرافضة لمبادرة السيد الباجي قايد السبسي، تبدو متناسقة مع موقفهم من دستور 2014 الذي اعتبروه دستوراً علمانيّاً وكافراً[69] ومفروضاً من الغرب.

ـ إنّ حزب التحرير لم يكتفِ بذلك، بل اعتبر أنّ الإسلام في خطر. وقد حرّض على التمرّد. وممّا قاله في هذا السياق: «أيّها المسلمون في أرض الزيتونة، بلد عقبة بن نافع، يا أهل العزّة والنخوة، هذا إعلان

65ـ التحرير (جريدة الحزب التي تصدر بتونس) 21 أوت 2017.

66ـ عبد المجيد الجمل، معاداة حزب التحرير للوطنيّة والانتقال الديمقراطي بتونس: المظاهر والخلفيّات (2011-2015)، مؤمنون بلا حدود للدّراسات والأبحاث، 2016.

67ـ التحرير 21 أوت 2017.

68ـ المصدر المذكور سابقاً نفسه.

69ـ عبد المجيد الجمل، أحزاب الإسلام السياسي ودستور 2014، مرجع مذكور سابقاً.

حرب على دينكم. هذه سلطة خيانة وفجور تحرّم ما أحلّ الله، وتحلّ ما حرّم الله. فهل ستسكتون على مناقضة السبسي وبطانته لكتاب الله مناقضة بيّنة لا تأويل فيها»؟[70]

أمّا بالنسبة إلى المسيرة التي نظّمها المجتمع المدني بتونس يوم 10 مارس 2018، وشارك فيها العديد من الجمعيّات، فقد رفضها حزب التحرير بشدّة. وممّا ورد في جريدة التحرير الناطقة باسم الحزب (فرع تونس) نقتطف ما يلي: «تنادى يوم 10 مارس البعض ممّن خلّفت الثقافة الاستعماريّة التي فرضت علينا بقوّة الحديد والنار، إلى مسيرة أريد لها أن تملأ المساحة الزمنيّة التي تركها تأجيل اللجنة التي كلّفها قايد السبسي بإكمال ما خلّفه بورقيبة في حربه على شرع الله، من فصول ما أسموه مساواة المرأة بالرجل».[71]

إنّ حزب التحرير بتونس يعتبر أنّ مسألة المساواة في الإرث تتنافى مع حاكميّة الله. وممّا أورده في تعليقه على مسيرة 10 مارس 2018 بتونس العاصمة المنادية بالمساواة التامّة بين الرجل والمرأة نقتطف: «صراع الأمّة مع الغرب الكافر المهيمن على العالم والضاغط على البشريّة بكلكله، نساء ورجالاً، أكبر من أن تدركه عقول من انضبع بفكر سيّده حتى يغدو لا يرى إلّا ما يرى ذلك السيّد، إنّهم أكبر من أن يدركوا أنّ الله تعالى حصر حقّ التشريع لله وحده».[72]

وهكذا فإنّ موقف حزب التحرير الرافض والمكفّر لهذه المبادرة، مرتبط في عمقه بمسألة الحاكميّة، فهو يعتبر أنّ أيّ تشريع مدني كافر. ويعتبر أيضاً أنّه لا تشريع ولا حاكميّة إلّا لله. وقد اعتبر أنّ مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة مركز ينشر سموم العلمانيّة الغربيّة بين نساء تونس.[73]

2- ردود الفعل بالخارج

أ) مفتي أستراليا: مبادرة السبسي تندرج في سياق الإسلام الصحيح

أثارت الدّعوة إلى المساواة في الإرث وإلغاء منشور عدد 73 الذي يضع شرطاً لزواج المسلمة بغير المسلم، التي دعا إليها الرّئيس التّونسي الباجي قائد السّبسي، العديد من ردود الفعل المساندة. ومن بينها ردّ فعل مفتي أستراليا **خرّيج جامع الأزهر** مصطفى راشد. فهو يرى أنّ الشّرع لم يمنع زواج المسلمة بشخص من أهل الكتاب، مسيحي أو يهودي، لكنّه حرّم زواجها بالمشرك، مستشهداً بالآية 221 من سورة البقرة. وممّا قاله أيضاً ضمن برنامج «صحّ النوم» على قناة «ل. ت. سي» L.T.C: «إنّ ما فعلته تونس هو عودة

70- جريدة التحرير، 12 أوت 2017.

71- جريدة التحرير، 12 مارس 2018.

72- المصدر السابق نفسه.

73- المصدر السابق نفسه.

للإسلام الصحيح»، معلناً أيضاً أنّ المقصود بتغيّر الأحوال خروج المرأة للعمل، مبرزاً أنّه من هذا المنظار يمكن الاجتهاد والمساواة التامّة على مستوى الميراث.

وهكذا فإنّ مفتي أستراليا، بالرغم من كونه خرّيج الأزهر، فإنّ ذلك لم يمنعه من اتّخاذ موقف عقلاني، يتماشى تماماً مع موقف عثمان بطّيخ مفتي البلاد التونسيّة. وفي هذا السّياق من الضرورة بمكان الإشارة إلى كون هذا المنع يساهم في انتشار النّفاق، لأنّ المعمول به حاليّاً من يريد الزّواج من مسلمة يعلن إسلامه أمام المفتي وبعد ذلك يتزوّج. وفي أغلب الأحيان يحافظ على عقيدته، كما صرّح بذلك العديد من النّساء.

ب) مواقف متشنّجة وقراءة متسرّعة من قبل الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وجامع الأزهر والإخوان المسلمين

أصدر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين يوم 19 أوت 2017 بياناً ندّد فيه بشدّة بمبادرة رئيس الجمهوريّة الثانية بتونس، وذهب إلى حدّ تكفيره بطريقة غير مباشرة. وممّا ذكره في هذا المجال: «أحكام الميراث المنصوص عليها صراحة في القرآن الكريم تعتبر من جملة الأحكام القطعيّة والثوابت المجمع عليها في جميع المذاهب الإسلاميّة».[74] ثمّ «إنّ هذا التوجّه المعبّر عنه من لدن رئيس الجمهوريّة وديوان الإفتاء ليس فيه أيّ فائدة لا لتونس العريقة في إسلامها أو حضارتها ولا للمرأة التونسيّة المعتزّة بدينها.

إنّ القراءة المتأنية للبيان بإمكاننا أن نستنتج منها ما يلي:

- الرفض المطلق لمبادرة السبسي باعتبارها أحكام الميراث قطعيّة في هذا المجال.

- تحريض النساء على رفضه. فما يقصده بكون المرأة التونسيّة معتزّة بدينها فهذا يعني ضمنيّاً أنه من واجبها رفض المبادرة، وأنّ كلّ امرأة تساند المبادرة غير معتزّة بدينها.

- بالرغم من عدم وجود قول صريح في تكفير الباجي قايد السبسي ورئيس دار الإفتاء بتونس، فإنّ ذلك موجود في ما بين السطور.

أمّا بالنسبة إلى جامع الأزهر، فعلى غرار رفضه سنة 1956 لمجلّة الأحوال الشخصيّة واعتبارها تحريماً لما أحلّ الله[75]، فإنّه بعد مرور خمسين سنة على إصدار هذه المجلّة كانت مواقفه رافضة ووصلت إلى حد تكفير دار الإفتاء ورئيس الجمهوريّة بتونس. ومن أبرز ردود الفعل نذكر إعلان عبّاس شومان

74- www-assadu.net

75- جريدة الاستقلال، 23 أوت 1956.

وكيل الأزهر يوم 14 أوت 2017 أي بعد يوم واحد من إعلان الباجي قايد السبسي مبادرته. ومن أبرز ما ذكره: «إنّ دعوات التسوية بين الرجل والمرأة في الميراث تظلم المرأة ولا تنصفها، وتتصادم مع أحكام الميراث».[76] وممّا ذكره أيضاً وكيل الأزهر: «المواريث مقسّمة ولا تحتمل الاجتهاد ولا تتغير بتغّير المكان والزمان وهي من الموضوعات القليلة التي وردت في كتاب الله مفصّلة».[77] وممّا ذكره أيضاً: «إنّ الأزهر الشريف، بما يحمله من واجب بيان دين الله وحماية شريعته[78]، فإنّه لا يتوانى عن أداء دوره. ولا يتوانى عن إظهار حكم اللّه للمسلمين في شتّى بقاع العالم والتعريف به في النوازل والوقائع التي تمسّ حياتهم».[79]

أمّا بالنسبة إلى شيخ الأزهر أحمد الطيّب، فقد وصف دعوة السبسي بكونها «جامحة وتستفزّ الجماهير المسلمة».[80] وممّا ذكره أيضاً أحمد الطيب رئيس أكبر مؤسّسة سُنّية في العالم بدون أن يذكر الرئيس التونسي بالاسم: «النصوص إذا كانت قطعيّة الثبوت والدلالة معاً، فإنّها لا تحتمل الاجتهاد».[81]

أمّا بالنسبة إلى الإخوان المسلمين، فقد عبّر عن ذلك وجدي غنيم الإخواني الهارب إلى تركيا منذ سقوط نظام الإخوان بمصر، والمعروف بصداقته لقيادات حركة النهضة بتونس[82]، لقد أعلن هذا المتطرّف الإخواني عن مواقف صدمت التونسيين. وممّا قاله: «إنّ السبسي كافر ويتحدّى الشّريعة».[83] وقال أيضاً: «إنّه يطبّق العلمانيّة ويتحدّى شرع اللّه»[84]، بالرغم من كون وجدي غنيم يعيش في دولة علمانيّة[85] تطبّق المساواة التامّة بين المرأة والرجل. ومن الاستنتاجات المهمّة حول مواقف الأزهر هو أنّها غريبة وفيها إحراج للدبلوماسيّة المصريّة. فتونس دولة مستقلّة وعضو بالأمم المتحدة والجامعة العربيّة. ومن غير المعقول أن تتدخل في مسائلها الداخليّة مراكز دينيّة مثل جامع الأزهر وتقدّم فتاوى تناهض ما أعلن عنه مفتي البلاد التونسيّة.

وحسب ما يبدو، فإنّ جزءاً من علماء الأزهر ما يزال يعيش لحظة الدولة الفاطميّة عندما كانت القاهرة مركزاً للخلافة الإسلاميّة الشيعيّة. وأرسلت بني هلال في حملة لمعاقبة حكّام البلاد لعدم تماهيهم مع المذهب

76- جريدة صوت الأزهر، الأربعاء غرة ذي الحجة 1438-23 من أغسطس 2017.

77- المصدر السابق نفسه.

78- المصدر السابق نفسه.

79- المصدر السابق نفسه.

80- المصدر السابق نفسه.

81- المصدر السابق نفسه.

82- فتحي ليسير، دولة الهواة، سنتان من حكم الترويكا (تصدير يوسف الصديق)، دار محمّد علي الحامي للنشر، صفاقس، الجمهوريّة التونسيّة، 2016، ص 324.

83- www.youtube.com/watch.

84- المصدر السابق نفسه.

85- المصدر السابق نفسه.

الشيعي. وحسب ما يبدو فإنّ فكرة الوطنيّة التونسيّة أو الوطنيّة المصريّة وغيرهما ما تزال هلاميّة عند العديد من علماء الأزهر. وربّما ما تزال مسألة الخلافة الإسلاميّة ضمن مشروعهم.

ج) مواقف متباينة للإعلام المصري والعربي والعالمي

إنّ ردود الفعل المناهضة لمبادرة الباجي قايد السّبسي والإخوان لم تكن مفاجئة، نظراً لطبيعة توجّهاتهم الرافضة لأيّ إصلاحات سواء بمصر أو غيرها. وأكبر دليل على ذلك ما قاله عبد الفتاح السيسي لشيخ الأزهر: «لقد أتعبتني يا شيخ الأزهر»، الذي رفض بشدّة طلب الرئيس إصلاح القوانين المنظّمة للطلاق وتعويض الطّلاق الشّفوي بطلاق قضائي.

إنّ المفاجئ ردود فعل الإعلاميين المعروفين بمواقفهم المناهضة للإخوان المسلمين. ومن بينهم طارق الديب الذي يحظى بنسب متابعة عالية على مواقع الفيسبوك. وقد كانت مواقفه متشنّجة ووصلت إلى حدّ تكفير التونسيين، وممّا قاله: «لا يوجد إسلام حقيقي إلّا في مصر، وإنّه لا يستغرب من تونس أيّ شيء، بوصف هذه البلاد مجرّد كتلة من الكفر والدّعارة».[86]

وممّا ذكره كاتب معروف بصحيفة حزب الوفد المصري، فقد بيّن أنّه يوجد أمامنا خياران: «إمّا توجيه قوّة عربيّة إسلاميّة لعزل النظام الحاكم وإعادة البلاد إلى الشريعة الإسلاميّة، أو تركها لداعش تعاقبهم وتردّهم للصواب».[87]

إنّ هذه المواقف غير الرسميّة بمصر كانت مثار غضب النخب الحداثيّة في تونس. وقد عبّرت صحف عديدة عن رفضها لذلك، مثل جريدة المغرب والشارع المغاربي.

في الواقع، إنّ المتابعة غير المتشنّجة تبيّن أنّ ردود الفعل بمصر لم تقتصر على الرافضين، بل هناك العديد من المساندين. فمصر بلد التسعين مليوناً وبلد التنوّع الديني لا يمكن إلّا أن تكون بلد الاختلاف. ومن المواقف المساندة نذكر موقف الإعلاميّة **المتميّزة ياسمين الخطيب** التي قالت: «أساند قرار السبسي. وتونس دائماً تسبق الدول العربيّة، كما حدث عند إلغاء العبوديّة ومنع تعدّد الزّوجات».[88] وممّا قاله أيضاً الإعلامي المصري **الساخر باسم يوسف**: «ألف مبروك لتونس تعديل قرارات المواريث والزواج، وطز في اللّي مش عاجبو».[89]

86- جريدة الشارع المغاربي، العدد 90، بتاريخ 28 أوت 2017.

87- المصدر السابق نفسه.

88- ياسمين الخطيب: أؤيد قرارات السبسي، وتونس دائماً تسبق الدول العربيّة بخطوة www.youtube.com/watch

89- www.joumhouria.com/art70429.

أمّا على المستوى العالمي، فيمكن أن نذكر جريدة **نيويورك تايمز الأمريكيّة، The New York Times**، لقد ورد فيها مقال بتاريخ 2 أكتوبر 2017 وفي صفحتها الأولى بقلم الكاتب الجزائري كمال دوود تحت عنوان: «الربيع العربي القادم سيكون في تونس». وممّا ذكره: «إنّ الباجي قايد السبسي، بدعوته إلى المساواة في الإرث وإلغاء المناشير التي تمنع زواج المسلمة بغير المسلم، أصبح يمثل قائداً للإصلاح بالعالم العربي». وممّا قاله: «المرأة في السعوديّة حاليّاً بإمكانها قيادة السيّارة، وفي تونس ستصبح متساوية مع الرجل».[90] وهو يشير بذلك إلى الإصلاحات التي قام بها الملك سلمان، والتي اعتبرها جريئة، لكنّها متأخّرة مع ما يحدث في تونس.

الخاتمة

لقد قمنا بإنجاز هذا العمل بالاعتماد على مصادر متنوّعة من صحافة ومصادر إلكترونيّة وغيرها. وتوصّلنا إلى النتائج التالية:

حسب ما يبدو، تندرج هذه المبادرة ضمن سياقات محليّة ودوليّة. فمن جهة يمكن إدراجها ضمن المسار الإصلاحي بتونس، الذي كان سبّاقاً في هذا المجال، وإلغاء العبوديّة من قبل أحمد باي سنة 1846، كانت محطّة مهمّة، تلتها محطّات أخرى في عهد الجمهوريّة الأولى، من خلال إعلان مجلّة الأحوال الشخصيّة، وتوحيد القضاء وغيرها، وفي هذا السياق تندرج هذه المبادرة. وقد تزامنت مع ظروف دوليّة ملائمة وتتمثل في تزايد المطالب العالميّة لإلغاء كلّ أشكال الميز ضدّ المرأة بتونس وبغيرها من البلدان.

أثار إعلان المبادرة اهتمام أغلب وسائل الإعلام، **الوطنيّة والعربيّة والعالميّة.** وكانت ردود فعلهم مختلفة، فهناك من ساندها **واعتبرها تتماشى مع روح الإسلام. ومن بينهم عثمان بطّيخ** مفتي الجمهوريّة التونسيّة **وجمعيّة الوعّاظ والأئمّة** والعديد من منظّمات المجتمع المدني مثل جمعيّة النّساء الديمقراطيّات.

أمّا بالنسبة إلى المعارضة، فقد تكوّنت من طيف واسع من أحزاب الإسلام السّياسي، مثل حزب التحرير وحركة النهضة التي بعد تردّد أعلنت موقفها الرافض لهذه المبادرة.

أمّا على المستوى الخارجي، فقد تمّ الاهتمام بها بشكل واسع من قبل الصحافة العربيّة والإسلاميّة والعالميّة. وكانت متنوّعة، بعضها رافض ومتشنّج والآخر مساند. وذهب بعض الرافضين إلى حدّ تكفير الباجي قايد السّبسي، على غرار موقف الإخواني المتطرّف وجدي غنيم والعديد من الأئمة بالجزائر.

90- The New York Times , MONDAY ,OCTOBER; 2,2017.

كانت أغلب المواقف الرافضة من قبل المعتدلين مثل شيوخ الأزهر والمتطرّفين مثل حزب التحرير والسلفيين وقسم كبير من شيوخ الزّيتونة انطلاقاً من مقولة «لا حاكميّة إلّا لله». واستوى في ذلك المتطرّفون مثل الإخواني وجدي غنيم، وشيوخ الأزهر، وطيف واسع من شيوخ الزّيتونة.

أمّا الاستنتاج المهمّ الأخير، فمفاده أنّ الاعتقاد في وقوع إصلاح ديني انطلاقاً من شيوخ الزّيتونة بتونس وشيوخ الأزهر بمصر وبقيّة الدول العربيّة هو مجرّد وهم.

إنّ شيوخ المؤسّسات الرسميّة حتى لو عاصروا الخليفة الثاني عمر لكفّروه، لأنّه عطّل العمل بنصوص قطعيّة بصفة مؤقتة، مثل إلغاء قطع يد السارق عام الرّمادة، وأحياناً أخرى لأنّه ألغى العمل بنصوص قطعيّة بصفة نهائيّة عندما رفض توزيع أراضي السواد بين الفاتحين، مخالفاً آية صريحة في سورة الأنفال.

ويمكن القول ختاماً: إنّ المبادرة أعلنت عن بداية معركة المواطنة في تونس والعالم العربي، التي لا يمكن أن تنجز إلّا بالمساواة التامّة بين الرجل والمرأة وبين مختلف المواطنين، بقطع النظر عن دينهم وطبقتهم.

المصادر والمراجع

1- الكتب والمقالات باللغة العربيّة

- ابن أبي الضّياف (أحمد)، إتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، المجلد الثاني، الجزء الثّالث، الدار العربيّة للكتاب، 1999.

- الطاهر الحداد، **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس الجمهوريّة التونسيّة، 2013.

- عبد المجيد الجمل، **معاداة حزب التحرير للوطنيّة والانتقال الديمقراطي بتونس: المظاهر والخلفيّات (2011-2015)**، مؤمنون بلا حدود، قسم الدراسات والأبحاث، الرباط، المملكة المغربيّة، أفريل 2016.

- عبد المجيد الجمل، **ردود فعل أحزاب الإسلام السّياسي بتونس تجاه دستور 2014**، مؤمنون بلا حدود، مؤسّسة دراسات وأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، الرباط، المملكة المغربيّة 2016.

- عبد المجيد الجمل، **هل يمكن إعادة التجربة التركيّة بتونس، مؤمنون بلا حدود**، مؤسّسة دراسات وأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، الرباط، المملكة المغربيّة 2015.

- ليسير فتحي، **تاريخ الزمن الراهن، عندما يطرق المؤرّخ باب الحاضر**، عندما يطرق المؤرّخ باب الحاضر، جامعة صفاقس كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، دار محمّد علي الحامي 2012.

- ليسير فتحي، دولة الهواة، **سنتان من حكم الترويكا في تونس**، دار محمّد علي للنشر، صفاقس، الجمهورية التونسيّة 2016.

- لطفي حاجي، **بورقيبة والإسلام، الزعامة والإمامة**، دار الجنوب للنشر، تونس 2004.

- جماعي، **بورقيبة والبورقيبيّون وبناء الدولة الوطنيّة**، إشراف وتقديم: أ. د. عبد الجليل التميمي، مؤسّسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، سبتمبر/ أيلول 2011.

2- باللغة الفرنسيّة

- Béji Caid, Essebsiib, Bourguiba, le bon grain et l'ivraie, Sud Editions, Tunis.

- Chedli Klibi, **Habib Bourguiba, Radioscopie d'un régne**, Démeter2012.

- BOURGUIBA Habib, **DISCOURS**, Publications du Ministère de l'Information, Tunis, Mai 1975.

الصحف

أ) باللغة العربيّة

- صوت الأزهر (تصدر بالقاهرة)، غرة ذي الحجة 1438، 23 أغسطس 2017.

- جريدة الصباح (تونسية) 20 مارس 1974.

- جريدة الصباح 15 أوت 2017.

- جريدة الصباح الأسبوعي 21 أوت 2017.

- جريدة الصّباح 28 أوت 2017.

- جريدة الصباح الأسبوعي 23 أفريل 2017.

- جريدة التحرير (يصدرها فرع حزب التحرير بتونس) 21 أوت 2017.

- جريدة التحرير 12 مارس 2017.

- الشارع المغاربي، العدد 28، 9 أوت 2017.

- جريدة الشروق 29 أوت 2017.

- جريدة الصّريح 19 أوت 2017.

- جريدة الصّحافة 25 أوت 2017.

- جريدة المغرب 8 فيفري 2018.

- جريدة العمل 17 مارس 2017.

ب) باللغة الفرنسيّة والإنجليزيّة:

- La Presse Tunisienne, 25 octobre, 2017.

- The New York Times, October, 2, 2017.

3- المواقع الالكترونيّة:

- خطاب الباجي قايد السبسي كاملاً يوم 13 أوت 2017.

www.assabahnews.tn/article/15708

- الجمعيّة التونسيّة للوعاظ مع المساواة في الإرث www.shmsfm.net

- عريضة بتاريخ 01-022018، بموقع جامعة الزيتونةZaytouna.com.

www.assadu.net

www.euroneighbours.en Tunisie, égalité-hommes-femmes

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018

All rights reserved © 2018